الأمم المتحدة
S/2013/651
مجلس الأمن
Distr.: General
8 November 2013
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن جنوب السودان

أولا – مقدمة

١ – يُقدم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ٢١٠٩ (٢٠١٣)، الذي مدّد المجلس بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان لغاية ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٤ وطلب إلي فيه مواصلة موافاته بتقارير فصلية عن آخر التطورات، عن قضايا منها تلك المحددة في القرار. ويقدم هذا التقرير معلومات مستكملة عن تلك الجوانب وعن التطورات التي حدثت في جنوب السودان منذ تقريري المؤرخ ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ (S/2013/366). ويغطي التقرير التطورات التي حدثت خلال الفترة الممتدة حتى ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣.

ثانيا – التطورات السياسية

٢ – احتفل جنوب السودان بالذكرى السنوية الثانية لاستقلاله في ٩ تموز/يوليه ٢٠١٣ وسط شواغل إزاء الانقسامات داخل حزب الحركة الشعبية لتحرير السودان الحاكم المحتمل أن تؤدي إلى زعزعة الاستقرار والحالة الخطيرة فيما يتعلق بالأمن وحقوق الإنسان السائدة في أنحاء من ولاية جونقلي، والغموض الذي يكتنف استئناف صادرات النفط. ومنذ ذلك التاريخ، شهد البلد تطورات مُشجِّعة وخطوات إيجابية في مجالات رئيسية، بما في ذلك تعيين مجلس وزراء أقل عددا في ٣١ تموز/يوليه واستئناف تدفق النفط. وعلى الرغم من استقرار الوضع في أنحاء كثيرة من البلد، لا تزال الحالة الأمنية خطيرة في أنحاء من ولاية جونقلي.

٣ – وفي ٢٣ تموز/يوليه، أقال الرئيس سلفا كير أعضاء مجلس الوزراء الوطني، بمن فيهم نائب الرئيس. وفي نفس اليوم، أعفى الرئيس ١٧ عميدا في جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان من مناصبهم في الخدمة الفعلية، مُدرجاً أسماءهم في قائمة الاحتياط. وأعلن الرئيس أيضا تعليق عمل الأمين العام لحزب الحركة الشعبية لتحرير السودان، باقان أموم، الذي

121113 121113 13-54073 (A)
الرجاء إعادة استعمال الورق

يجري التحقيق معه بسبب ادعاءات بسوء إدارته شؤون الحزب وتحريضه على العنف، بل مُنع لاحقا من الإدلاء بأي تصريح للصحفيين ومن مغادرة جنوب السودان.

٤ - وعقب إجراء مشاورات مع أصحاب المصلحة، بمن فيهم التجمّع التشريعي لحزب الحركة الشعبية لتحرير السودان وحكام الولايات وقيادات ١٧ حزبا سياسيا آخر، أعلن الرئيس كير عن تسمية ٢٠ مرشحا لشغل مناصب وزارية في مجلس الوزراء وتسمية ١٢ مرشحا لشغل منصب نائب وزير، منهم عشر نساء. ولم يُحتفظ إلا بخمسة أعضاء من مجلس الوزراء السابق. وفي يومي ٥ و ٦ آب/أغسطس، عقدت لجنة مصغّرة أنشأها المجلس التشريعي الوطني، لفحص مؤهلات المرشحين، جلسات استماع عامة فردية لكل مرشح على حدة بُثّت وقائعها بثا مباشراً. وفي ٧ آب/أغسطس، أقرّ المجلس التشريعي الوطني جميع المرشحين عدا تعيين وزير العدل المكلّف، بسبب شكّ المجلس في مؤهلاته القانونية من بين مسائل أخرى. ولا يزال منصبا وزير العدل والوزير في ديوان رئيس الجمهورية شاغرين. وفي ٢٣ آب/أغسطس، رشّح الرئيس كير رئيسَ المجلس التشريعي الوطني، جيمس واني إيغا، الذي يشغل أيضا منصب النائب الثاني لرئيس حزب الحركة الشعبية لتحرير السودان، لمنصب النائب الجديد للرئيس. وقد أقرّ المجلس التشريعي الوطني ذلك الترشيح في اليوم التالي. وفي ٢ أيلول/سبتمبر، انتخب المجلس الوطني ماناسي مقوق روندیال رئيسا جديدا له، وياسمين صامويل ومارك نيوبوش نائبين للرئيس. ومن الإيجابي ملاحظة أن الحكومة الجديدة هي أقل عددا وتضم عددا أكبر من ممثلي الأحزاب السياسية الأخرى وعدة خبراء تكنوقراط. فخلال أداء الوزراء الجدد اليمينَ الدستورية، ذكر الرئيس كير أن الوزراء سيكونون خاضعين للمساءلة عن أدائهم وعن استخدام موارد الحكومة، وسيقدمون تقارير عن خطط عملهم كل ثلاثة أشهر.

٥ - وفي أواخر تموز/يوليه، أصدر الرئيس كير توجيهات لجميع حكام الولايات بتقليص حكوماتهم على نحو مماثل. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لوحظ تصعيد في حدة التوترات بين السلطتين التنفيذية والتشريعية في بعض الولايات، نشأت أساسا عن تدخل بعض حكام الولايات في عمل مجالسها التشريعية والطريقة الانفرادية التي أُدخلت بها التعديلات الوزارية على صعيد الولايات. وفي ولاية جونقلي، لم يُبتّ بعدُ في تعيين حاكم جديد لها، في أعقاب تعيين الحاكم السابق وزيرا للدفاع وشؤون المحاربين القدماء في الحكومة الوطنية. وفي ٧ تموز/يوليه، أقال الرئيس كير حاكم ولاية الوحدة المنتخب. ولا تزال ولاية الوحدة تحت قيادة حاكمَين مؤقتين.

٦ - وأعلن الأمين العام بالنيابة لحزب الحركة الشعبية لتحرير السودان الحاكم، في مؤتمر صحفي عقده في ٢٧ أيلول/سبتمبر، عن خطة عقد اجتماع مجلس التحرير الوطني للحزب قبل نهاية عام ٢٠١٣ لإقرار دستور الحزب وبيانه الجديدين، اللذين نظر فيهما المكتب السياسي في آذار/مارس. وسيقرّ بعد ذلك المؤتمر الوطني الثالث للحركة هاتين الوثيقتين في أوائل عام ٢٠١٤. وفي نفس الوقت، تواصل بلدان في المنطقة بذل جهود لتسوية الخلافات بين قادة الحزب.

٧ - وفي ٧ تشرين الأول/أكتوبر، أصدر الرئيس كير أمرا تنفيذيا ''يعفو'' بموجبه عن زعماء معارضين أساسيين، من بينهم لام أكول، زعيم حزب الحركة الشعبية لتحرير السودان - التغيير الديمقراطي المعارض، وبيتر عبد الرحمان سولي، زعيم حزب الجبهة الديمقراطية المتحدة. وكان لام أكول قد اتُّهم بدعم حركات التمرد في ولاية أعالي النيل، في حين أُلقي القبض على بيتر سولي لادعاء محاولته تشكيل جماعة مسلحة في ولاية غرب الاستوائية. وشمل أمر الرئيس أيضا بالعفو العديد من زعماء الجماعات المسلحة، ولا سيما غابرييل تانقيني، وغاتويش دوال، ومابور دهول، وغاتويش غاش. وأصدر مجلس قيادة جماعة المتمردين سابقا، وهي حركة تحرير جنوب السودان بيانا يؤيد فيه إعلان الرئيس. وذكرت الحكومة أنه تم الإفراج عن جميع زعماء الجماعات المسلحة المشمولين بالعفو.

٨ - وفي ٤ تشرين الأول/أكتوبر، أيّد مجلس الوزراء وضع اتفاق لجنوب السودان، وهو إطار عمل مدته ثلاث سنوات للمساءلة المتبادلة والحوار بين الحكومة وشركائها الدوليين، استناداً إلى مبادئ العهد الجديد للعمل في الدول الهشة. وفي أعقاب إجراء مشاورات واسعة النطاق، سيضم الاتفاق خمس عشرة نقطة مرجعية واضحة يمكن قياسها ومتفق عليها في المجالات السياسية والمتعلقة بالأمن والعدالة والسياسات الاقتصادية والإدارة المالية العامة والخدمات الاجتماعية وفعالية المعونة. وتتوقع الحكومة وشركاؤها بدء الاتفاق في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

استعراض الدستور الانتقالي

٩ - تواصل عملية مراجعة الدستور إحراز تقدم بطيء. ففي ١٦ تموز/يوليه، بدأت المفوضية القومية لمراجعة الدستور برنامجا للتربية الوطنية عن طريق قيامها بأنشطة التوعية في عواصم الولايات العشر كافة. بيد أن تلك الأنشطة اتسمت بعدم التحضير الكافي ولذا ستُجدّد في الموسم الجاف. وفي أيلول/سبتمبر، أنجزت اللجان الفرعية الخمس التابعة للمفوضية استعراضها للدستور الانتقالي مادة بمادة، وتعكف المفوضية حاليا على النظر فيما قدمته إليها تلك اللجان من توصيات.

المصالحة الوطنية

١٠ - على غرار ما تقدم، لم تنطلق بعد تماما عملية المصالحة الوطنية. وقد قام رئيس لجنة التعافي والسلام والمصالحة على الصعيد الوطني، كبير الأساقفة دانيال دينق بُول، بزيارة إلى جنوب أفريقيا لاستخلاص الدروس من عملية تقصي الحقيقة والمصالحة في ذلك البلد. ووضعت اللجنة خريطة طريق تشمل توجيها للجانها الفرعية في الولايات العشر، تليها مشاورات على الصعيد الوطني تُجرى في أوائل عام ٢٠١٤.

التحضير لانتخابات عام ٢٠١٥

١١ - لا يزال الغموض يحيط بتوقيت تعداد السكان والمساكن في جنوب السودان المقرر مؤقتا إجراؤه في شباط/فبراير ٢٠١٤ والانتخابات التي من المتوقع إجراؤها بحلول تموز/يوليه ٢٠١٥ عقب التعداد السكاني، وفقا للدستور الانتقالي. ونظرا للتحديات المستمرة التي تعوق التمويل (بحيث يلزم توفير ما مجموعه ٩٢ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لتغطية تكاليف أنشطة التعداد السكاني في الفترة بين عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٨)، لم يبدأ بعدُ بالكامل عدد من الأنشطة السابقة للحصر التعدادي، مما يهدّد بعدم الالتزام بالجدول الزمني الأصلي. وأوصى المكتب الإحصائي الوطني الرئيس بأن يُحدَّد موعد جديد للتعداد السكاني في الفترة بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥، لكنه لم يتلقّ بعد أي رد رسمي على ذلك.

١٢ - ولم تتمكن المفوضية القومية للانتخابات المُنشأة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، من إقامة وجود لها في الولايات العشر على مستوى المقاطعات، نظرا لتأخّر الحكومة في صرف الأموال اللازمة. وانطلاقا من هذه الخلفية، حددت بعثة الأمم المتحدة لتقييم الاحتياجات المتعلقة بالانتخابات الموفدة إلى جنوب السودان في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، متطلبات مختلفة، من بينها فتح الحيز السياسي وحرية التعبير وتقديم الحكومة توضيحا بشأن توقيت التعداد السكاني والانتخابات وتعاقبهما وبناء القدرات الوطنية للمفوضية القومية للانتخابات وإنشاء آليات ملائمة لتوفير الأمن وتسوية المنازعات خلال الانتخابات.

تدابير مكافحة الفساد

١٣ - في ١٨ حزيران/يونيه، علق الرئيس كير عمل وزير شؤون مجلس الوزراء، دينق ألور كول، ووزير المالية والتخطيط الاقتصادي، كوستي مانيبي نقاي، لادعاء قيامهما بتحويل مبلغ ٤٠٠ ٩٥٩ ٧ دولار من دولارات الولايات المتحدة غير مأذون به كان ظاهريا مرصودا لشراء خزائن حديدية مقاوِمة للحرائق. وأمر كذلك بإجراء تحقيق في ذلك تتولاه لجنة

يقودها رئيس مفوضية مكافحة الفساد. وفي ٤ أيلول/سبتمبر، قدمت اللجنة استنتاجات خلصت فيها إلى وجود أساس لرفع دعوى جنائية ضد دينق ألور، ولكن ليس ضد مانيبي نقاي.

١٤ - وفي أعقاب المثال الإيجابي الذي يشكّله تسجيل ضباط جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان وفرزهم، مما ساعد على إزالة أسماء أكثر من ٠٠٠ ١٦ ''ضابط وهمي'' من كشوف المرتبات، يجري جهاز السجون الوطني في جنوب السودان عملية مماثلة، بينما تقوم بعض الولايات، ولا سيما ولاية البحيرات، أيضا بمراجعة كشوف مرتبات موظفيها. وقد تحدّث الرئيس كير أيضا علنا عن ضرورة استبعاد ''الجنود الوهميين'' من صفوف الجيش الشعبي لتحرير السودان.

ثالثا - الحالة الاقتصادية

١٥ - شهد الوضع الاقتصادي في جنوب السودان تحسّنا. فقد زادت إيرادات النفط، وإنْ كانت دون التوقعات، وستُتيح للحكومة تخفيض وسداد القروض الداخلية والخارجية البالغة ٤,٨ بلايين جنيه سوداني جنوبي تراكمت خلال فترة وقف إنتاج النفط. وبدأت أسعار السلع الاستهلاكية في الانخفاض بعد تسجيل زيادات كبيرة في عام ٢٠١٢. وفي آب/أغسطس، انخفض معدل التضخم السنوي إلى أقل من ١٠ في المائة. وفي ٢٤ حزيران/يونيه، أعربت الحكومة عن اعتزامها رسميا المشاركة في برنامج رصد تابع لصندوق النقد الدولي يرمي إلى تعزيز الاستقرار الاقتصادي والانضباط المالي وإدارة الإيرادات.

١٦ - وأحرزت التحضيرات للإعلان عن بدء اتفاق العهد الجديد في جنوب السودان (انظر الفقرة ٨ أعلاه) تقدما جيدا. فبدعم من الأمم المتحدة، أُجريت مشاورات مع نحو ٠٠٠ ١ فرد ينتمون إلى مجموعة واسعة من الجماعات على الصعيد الوطني وصعيد الولايات بهدف تحديد الأولويات الأساسية. وسيتيح الانتهاء من هذه العملية توفير الدعم للميزانية وميزان المدفوعات من عدد من الشركاء الدوليين.

١٧ - وفي ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، أقرّ المجلس التشريعي الوطني في جلسة خاصة، الميزانية الوطنية للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤ مع عدة ملاحظات وتوصيات تشريعية. والغرض من الزيادة في مقدار الميزانية من ١٧,٣ إلى ١٨,٧ بليون جنيه سوداني جنوبي، المقدمة من وزير المالية في أيلول/سبتمبر هو الوفاء بالتزامات القروض الخارجية وتغطية نفقات أخرى.

رابعا – المسائل الإقليمية

العلاقات بين السودان وجنوب السودان

١٨ – في ٣ أيلول/سبتمبر، قام الرئيس كير بزيارة إلى السودان رافقه فيها وفد وزاري من أجل عقد اجتماع لمدة يوم واحد مع الرئيس عمر البشير. وفي ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، قام الرئيس البشير بزيارته الثانية إلى جنوب السودان، منذ استقلاله.

١٩ – وفي ٣ أيلول/سبتمبر، رفع الرئيس البشير بشكل دائم الإنذار الصادر عن حكومته بوقف المرور العابر لنفط جنوب السودان عبر أراضي السودان. وفي ٢٣ أيلول/سبتمبر، وقّع وزيرا الداخلية في جنوب السودان والسودان، في جوبا، اتفاقا بفتح الحدود التجارية، وبإلغاء اشتراط حصول حاملي جوازات السفر الدبلوماسية وجوازات سفر لمهمة على تأشيرات دخول.

التعاون بين البعثات

٢٠ – فيما يتعلق بجيش الرب للمقاومة، يسرت بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان إيفاد بعثة تقييم قام بها ممثلي الخاص لوسط أفريقيا، أبو موسى، والمبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي، فرانسيسكو ماديرا، إلى فرقة المهام العاملة في ولاية غرب الاستوائية والتابعة لمبادرة التعاون الإقليمي للاتحاد الأفريقي المتعلقة بالقضاء على جيش الرب للمقاومة. وشاركت البعثة أيضا في اجتماع الخبراء وجهات التنسيق بشأن جيش الرب للمقاومة، المعقود في يومي ٢٤ و ٢٥ تموز/يوليه في عنتيبي، أوغندا. واستمرت البعثة، في إطار التعاون بين البعثات، في التعاون مع قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، ولا سيما من خلال تبادل المعلومات بشأن الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها.

خامسا – الحالة الأمنية

نشاط الجماعات المسلحة

٢١ – خفت حدة القتال في مقاطعة بيبور الواقعة في ولاية جونقلي، بين الجيش الشعبي لتحرير السودان وجماعة ديفيد ياو ياو المسلحة في نهاية حزيران/يونيه، بينما أبلغ عن زيادة نشاط الجماعة المسلحة في مقاطعة بوتشالا، مما أدى إلى نشر عدد إضافي من قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان هناك. ومنذ أوائل تموز/يوليه، احتفظ الجيش الشعبي لتحرير السودان بمواقع دفاعية وتوقف عن عملياته ضد هذه الجماعة. وفي ٣٠ تموز/يوليه، وخلال خطاب

أدلى به الرئيس سلفا كير بمناسبة يوم الشهداء، كرر الرئيس كير، عرضه بالعفو عن الجماعات المسلحة. وبالرغم من أن ديفيد ياو ياو رفض هذا العرض، فقد وافق على المشاركة في عملية للسلام، وثمة اتصالات جارية تبعث على الأمل. وكان التقدم المحرز بطيئا فيما يتعلق بدمج الجماعات التي قبلت عرض العفو في قوات الأمن الوطني، ولا سيما جيش تحرير جنوب السودان، والفصيلان التابعان لجيش الدفاع في جنوب السودان اللذان يتزعمهما جونسون أولوني وأيوك أوغات، ولا تزال المناقشات جارية في هذا الشأن.

النزاعات بين القبائل

٢٢ - استمر العنف بين القبائل في ولاية جونقلي، ولا سيما في المقاطعات الشمالية. فخلال الأسبوع الأول من تموز/يوليه احتشد شباب من قبيلتي لوو نوير ودينكا من مقاطعات أكوبو، وأورور، ونيرول، ودوك، وأيود، واتجهوا جنوبا إلى مقاطعة بيبور لمهاجمة شباب من قبيلة مورلي، وكذلك جماعة ديفيد ياو ياو المسلحة، وقاموا بالإغارة على الماشية. ودار القتال في العديد من المواقع. ووقع مئات من الجرحى في صفوف أفراد قبيلتي لوو نوير ودينكا، بينما لم تعرف أرقام القتلى بينهم. ولم تتمكن البعثة من التحقق من أرقام الإصابات في صفوف قبيلة مورلي، إلا أن مفوض مقاطعة بيبور قدم قائمة تضم ٣٢٨ شخصا على الأقل يُزعم أنهم قُتلوا. وفي ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، وقع هجوم مسلح في مقاطعة تويج الشرقية على أيدي مجموعة من الرجال يرتدون زيا رسميا أخضر غير محدد الهوية، قيل أنه أدى إلى مقتل ما لا يقل عن ٥٦ شخصا وإصابة ما لا يقل عن ٤٩ شخصا بجراح خطيرة، بالإضافة إلى اختطاف ٢٠ طفلا. وقد أجرت خدمات الأمم المتحدة للنقل الجوي للمساعدة الإنسانية عملية إجلاء جوي للجرحى إلى بور، وجوبا، وبدأت البعثة، بالاشتراك مع جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان، في التحقيق للتأكد من هوية المهاجمين.

٢٣ - ونتيجة لانعدام الأمن في ولاية جونقلي، انتقل في الأشهر الأخيرة الآلاف من المدنيين من قبيلة مورلي إلى جوبا والمناطق المحيطة بها في ولاية وسط الاستوائية. وقد نشأت توترات بين المشردين من قبيلة المورلي وحكومة ولاية وسط الاستوائية، التي حمّلت شبانا من قبيلة المورلي المسؤولية عن ارتفاع معدلات الجريمة واختطاف الأطفال. ويسعى قادة المجتمع المحلي والقادة السياسيون من ولاية جونقلي إلى تحديد السبل الكفيلة بمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع في الولاية.

٢٤ - وفي أجزاء أخرى من جنوب السودان، بما في ذلك منطقة الولايات الثلاث وهي: ولايات الوحدة، وواراب، والبحيرات، انخفض القتال بين القبائل انخفاضا طفيفا، ويعزى ذلك جزئيا إلى بدء موسم الأمطار. وفي ١٢ تموز/يوليه، قام ما يقرب

من ٠٠٠ ٣ شاب يرتدون زيا موحدا، يُعتقد بأنهم من ولاية البحيرات، بمهاجمة ١٦ قرية مختلفة في مقاطعة بانييجار، في ولاية الوحدة. وقد أدى الهجوم إلى مقتل عشرة مدنيين وتشريد حوالي ٠٠٠ ١ شخص. وفي ١٤ و ١٥ تموز/يوليه، اندلعت أعمال عنف بين القبائل في ولاية الوحدة، من جراء غارة لسرقة الماشية في مناطق قبائل دينكا من مقاطعة باريانغ وفي مناطق قبائل نوير في مقاطعة غويت، مما أدى إلى مقتل ستة أشخاص وتشريد ما يزيد عن ٠٠٠ ٢ من المدنيين.

سادسا – تنفيذ ولاية البعثة

توطيد البعثة

٢٥ – في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، بلغ تعداد العنصر المدني في البعثة ٠١٨ ١ موظفا دوليا، و ٧٥٠ ١ موظفا وطنيا، و ٥٧٠ من متطوعي الأمم المتحدة، وبلغت معدلات الشغور ١٧ في المائة و ٢٣ في المائة و ٢٨ في المائة، لكل فئة على التوالي.

٢٦ – وتواصل البعثة زيادة وجودها في جميع أنحاء جنوب السودان. وتُشغّل البعثة حاليا عشرة مكاتب في الولايات، و ١٨ قاعدة للدعم على مستوى المقاطعات (تستضيف الموظفين على أساس التناوب أو خلال الدوريات الطويلة المدة)، و ٢٠ قاعدة لعمليات السرايا وللعمليات المؤقتة. وقد اكتملت ١١ قاعدة من قواعد الدعم على مستوى المقاطعات البالغ مجموعها ١٨ قاعدة، وهي (إيزو، وكابويتا، وماريدي، وملوت، وناصر، ونيمولي، وراجا، ورنك، وتورالي، وغوك، وماشار، ويرول)، وهناك سبع قواعد قيد الإنشاء أو على وشك الاكتمال، وهي (أكوبو، وبونج، وكدوك، ومابيل، وباريانغ، وبيبور، وطمبرة). وثمة قاعدتان إضافيتان في مرحلة التخطيط (في مابر وميوم). وقد أدت هشاشة الحالة الأمنية في ولاية جونقلي إلى تقييد إكمال إنشاء قاعدتين بالغتي الأهمية من قواعد الدعم على مستوى المقاطعات في مقاطعتي أكوبو وبيبور. وفيما يتعلق ببدء العمل في ٢٥ بوابة مزمع إنشاؤها من بوابات المجتمعات المحلية، فقد أنجزت إلى الآن ١٧ بوابة، وتوقفت اثنتان بسبب الحالة الأمنية و لم يبدأ العمل بعد في ست بوابات بسبب الافتقار إلى الأموال.

العنصر العسكري

٢٧ – في ١٧ أيلول/سبتمبر، كان قوام العنصر العسكري قد بلغ ٩٣٥ ٦ فردا في مقابل القوام المأذون به البالغ ٠٠٠ ٧ فرد، ويتألف من ٥١١ ٤ من قوات المشاة و ٠٩٤ ٢ من العناصر التمكينية، و ١٨٨ من ضباط الأركان و ١٤٢ من ضباط الاتصال العسكري. ويحتفظ العنصر العسكري بنشر معزز في المناطق غير المستقرة في ولاية جونقلي

تعزيزا لحماية المدنيين، بما في ذلك توسيع نطاق الدوريات في مقاطعة بيبور على النحو الموضح أدناه في الفقرة ٣٩.

٢٨ - وفي إطار قيام البعثة بوضع إطار استراتيجي لتعزيز مشاركتها مع الجيش الشعبي لتحرير السودان، فقد أجرت البعثة عددا من الأنشطة التدريبية للضباط المبتدئين وذوي الرتب المتوسطة، على مسائل تتراوح بين الأدوار العسكرية الأساسية، والتسلسل القيادي ومسؤولية القيادة من ناحية، والمساءلة، والقانون الإنساني الدولي، وحقوق الإنسان، والأطفال في النزاعات المسلحة، ومبادئ حفظ السلام، من ناحية أخرى. وأُجري تدريب أيضا لأفراد الشرطة العسكرية في الجيش الشعبي لتحرير السودان.

إعادة التشكيل الجغرافي للعنصر العسكري

٢٩ - عملا بالفقرة ٥ من قرار مجلس الأمن ٢١٠٩ (٢٠١٣)، وضعت الأمانة العامة خيارات وتوصيات بشأن إعادة تشكيل نشر عنصرها العسكري من الناحية الجغرافية بهدف التركيز على المناطق غير المستقرة الشديدة الخطورة، وما يرتبط بذلك من متطلبات للحماية. وقد عملت البعثة حتى الآن على الاستعانة بالدوريات طويلة المدة، فضلا عن عمليات النشر المفاجئة من أجل إنشاء قواعد مؤقتة أو تعزيز عمليات النشر القائمة، وذلك من أجل الاستجابة لحوادث واتجاهات محددة، ذات صلة بحماية المدنيين في المناطق الشديدة الخطورة من جونقلي ومنطقة الولايات الثلاث. وعلى مدى الاثني عشر شهرا الماضية، شملت هذه التدابير النشر المؤقت لسرية تابعة للكتيبة الاحتياطية للقوة النيبالية في بيبور وسرية تابعة للكتيبة الهندية إلى قمروك، فضلا عن إنشاء قواعد مؤقتة للعمليات في يواي، وأكوبو بولاية جونقلي. وسيّرت البعثة أيضا دوريات طويلة المدة إلى العديد من المناطق، ولا سيما في مقاطعة تويج الشرقية، ردا على الهجمات التي وقعت في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر (انظر الفقرة ٢٢ أعلاه)، وإلى ليكوانغولي ومانيابول حيث توجد قواعد لهذا الغرض، وذلك خلال الفترة من أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، وفي الفترة من أيار/مايو إلى حزيران/يونيه ٢٠١٣ على التوالي. وبالمثل، فقد زادت البعثة من وجودها العسكري في منطقة الولايات الثلاث، حيثما اقتضت الحالة ذلك، من خلال دوريات منسقة تقوم بها وحدات تابعة للكتائب ذات الصلة.

٣٠ - واستنادا إلى تحليل شامل مستكمل للتهديدات أشير فيه إلى أن ٩٤ في المائة من الوفيات المرتبطة بالنزاعات تقع في ولاية جونقلي، وفي منطقة الولايات الثلاث، فقد قررت الأمانة العامة أن تركز عملية إعادة التشكيل الجغرافي المزيد من الموارد والقدرات العسكرية في هذه المناطق الشديدة الخطورة. وفي إطار الحد الأقصى القائم لعدد القوات

وللقدرات العسكرية، ستقوم البعثة بزيادة تركيز قوتها وأصولها في ولاية جونقلي ومنطقة الولايات الثلاث، مع الإبقاء على المرونة الاستراتيجية الأساسية التي تمكن البعثة من التصدي للتهديدات الناشئة أو مواجهة الأحداث التي تقع في أماكن أخرى والتي قد تستدعي استجابة عسكرية في الوقت المناسب، لا سيما من أجل حماية المدنيين.

٣١ - وسيعتمد التنفيذ الناجح لخطة البعثة لإعادة التشكيل، على التعاون الكامل من البلدان المساهمة بقوات، فضلا عن توفير أصول التنقل العسكرية ومضاعِفات القوة، التي لم تقدمها الدول الأعضاء إلى البعثة بعد. وتدعو الخطة إلى اتباع نهج مرن من خلال الاستعانة بقواعد العمليات المؤقتة والدوريات طويلة المدة، بالإضافة إلى قواعد عمليات السرايا، استنادا إلى الاحتياجات التشغيلية الحاسمة. وأود أن أعرب عن امتناني للبلدان المساهمة بقوات على ما أبدته من تعاون حتى الآن في تمكين أفرادها من المشاركة في النشر السريع حسب الاقتضاء. وتتوقف عملية إعادة التشكيل على استمرار تعاون هذه البلدان في هذا الصدد. وتتوقف عملية إعادة التشكيل أيضا على نشر الطائرات العمودية العسكرية التي تسعى الأمانة العامة حاليا إلى الحصول عليها من البلدان المساهمة بقوات، وذلك في إطار الولاية الحالية للبعثة، بالإضافة إلى الطائرات الثلاث التي تم نشرها بالفعل. وسيلزم أيضا وجود حلول فعالة للاختناقات اللوجستية الناشئة عن زيادة وجود القوات في المنطقة. ومن الضروري تشييد المزيد من قواعد عمليات السرايا في الوقت المناسب، وسوف يترتب على ذلك آثار مالية سيتم استيعابها ما أمكن في مخصصات ميزانية البعثة. وستُقيّم الأمانة العامة أي احتياجات عسكرية أو مالية بخلاف ما هو مخصص منها حاليا، لدى الشروع بعملية إعادة التشكيل، وتقديم التوصيات المناسبة إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن.

٣٢ - ومن أجل أن تؤدي الزيادة في وجود القوة في ولاية جونقلي ومنطقة الولايات الثلاث إلى تحقيق أقصى فائدة ممكنة منها في مجال حماية المدنيين، يتعين على الحكومة أن تتصدى على نحو شامل للأسباب الجذرية للعنف، بوسائل منها جهود المصالحة والمفاوضات السياسية، حسب الاقتضاء، وتوسيع نطاق سلطة الدولة. وفي هذا الصدد، يجب على الجيش الشعبي لتحرير السودان وجهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان الوفاء بمسؤوليتهما الرئيسية عن كفالة الأمن وتوفير الحماية للفئات الضعيفة على نحو يتميز بالنزاهة والشفافية. وتتطلع البعثة إلى التعاون مع الحكومة ودعم الجهود التي تبذلها في هذا الصدد. ومع ذلك، إذا لم تقم الحكومة بدورها، فلن يمكن تحقيق هدف السلام المستدام في هذه المناطق.

عنصر الشرطة

٣٣ - في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، بلغ قوام عنصر الشرطة ٧١٣ شرطيا (٥٧٩ رجلا و ١٣٤ امرأة)، مقابل قوام مأذون به يبلغ ٩٠٠ شرطي، من ٣٩ دولة عضوا.

٣٤ - وتقوم البعثة حاليا بوضع برنامج لبناء قدرات جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان، حيث سيطلب من البلدان المساهمة بقوات الشرطة توفير أفرقة ضباط شرطة من ذوي المهارات المتخصصة لتلبية الاحتياجات الحالية والمتوقعة.

٣٥ - وفي أواخر آب/أغسطس، أقرت قيادة جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان ١٢ قرارا من أجل تحول الجهاز، وذلك استنادا إلى استنتاجات التقييم الشامل للاحتياجات المؤسسية الذي أجرته البعثة. وشملت التدابير إصدار بطاقات هوية رسمية لضباط الشرطة الذين تحققت منهم البعثة (يبلغ عدد الذين تم التحقق من وضعهم ٦٣٣ ٣٥ ضابطا في حين تم استبعاد نحو ٠٠٠ ١٦ ''ضابط وهمي'' ولا يزال يجري التحقق من وضعية ٠٠٠ ١١ ضابط)، باستخدام البيانات المركزية لذاتية الأفراد؛ والبدء في تنفيذ مشروع خفارة المجتمعات المحلية. وعلاوة على ذلك، دعمت البعثة عملية فرز العاملين في إدارة التحقيقات الجنائية التابعة لجهاز الشرطة الوطنية التي أظهرت أن عدد الأفراد العاملين في الإدارة الذين يمكن تدريبهم يقل عن النصف وأوصت بنقل العدد الباقي منهم إلى القائمة الاحتياطية للإدارة.

الثغرات في التنقل

٣٦ - في محاولة لسد الثغرة الحرجة في التنقل داخل منطقة البعثة، على النحو المشار إليه في الفقرة ٣٣ من قرار مجلس الأمن ٢١٠٩ (٢٠١٣)، بدأت البعثة عملية استئجار قدرات للنقل النهري، ومن المتوقع استلام الزوارق المطلوبة في النصف الثاني عام ٢٠١٤. والمناقشات جارية بين الأمانة العامة ورواندا بشأن وضع ترتيبات لنشر ثلاث طائرات نقل هليكوبتر عسكرية إضافية لديها.

٣٧ - وما برحت الأمانة العامة تدرس الخيارات المتاحة لمضاعِفات القوة المحددة في تقريري الأخير (انظر الفقرة ٩٩ من الوثيقة S/2013/366)، بما في ذلك شراء أصول تجارية بقدرات لازمة، واستعراض إجراءات الترخيص للرحلات الجوية إلى المناطق الشديدة الخطورة. وتواصل البعثة إشراك الجيش الشعبي لتحرير السودان والجماعات المسلحة في ولاية جونقلي من أجل تيسير الوصول، بصرف النظر عن التصدي لتحديات التنقل الناجمة عن التضاريس الأرضية والافتقار إلى البنية التحتية للطرق في البلد.

حماية المدنيين

٣٨ - ما زالت التحديات التي تعترض حماية المدنيين موجودة بكثرة في أجزاء من ولاية جونقلي. وتقوم البعثة بتحديث استراتيجيتها لحماية المدنيين واستعراضها من أجل إدماج الدروس المستفادة فيها، منذ اعتمادها في حزيران/يونيه ٢٠١٢، وكذلك تحديد الأدوات والنهج الجديدة.

٣٩ - وتعمل البعثة، من خلال المستوى الأول من الاستراتيجية المتعلق بتوفير الحماية من خلال العملية السياسية، مع مسؤولين حكوميين ومسؤولي الجيش الشعبي على جميع المستويات على إقناعهم بمسؤوليتهم الأساسية عن حماية المدنيين، والدعوة إلى اتخاذ إجراءات لمعالجة ما يبلغ عنه من حوادث عنف موجه ضد المدنيين. وأجرت البعثة أيضا اتصالات مع المجتمعات المحلية المتضررة لمناشدتها التحلي بضبط النفس وحثها على الحوار، ودعمت عقد ما مجموعه ٣٤ مؤتمر سلام، وحلقة عمل للتخفيف من حدة النزاعات، وتدخلات أخرى من أجل تحقيق هذه الغاية.

٤٠ - وفي إطار المستوى الثاني المتعلق بالحماية من العنف البدني، شرعت البعثة في ٩ آب/أغسطس بحملة لتسيير دوريات راجلة وراكبة في مقاطعة بيبور بولاية جونقلي، أتاح إمكانية القيام بها تمديدُ فترة توقف القتال بين الجيش الشعبي وجماعة ديفيد ياو ياو المسلحة منذ تموز/يوليه فصاعدا، واستخدام الصور المرسلة من السواتل في تحديد المستوطنات. وقد وصلت قوات البعثة إلى مناطق قريبة من بيبور وقمروك، ووسّعت تدريجيا نطاق التغطية على طول المحاور الرئيسية لنزوح السكان. ومنذ ١١ أيلول/سبتمبر، يشارك الموظفون المدنيون في البعثة في بعض الدوريات العسكرية. وقد أعادت حملة الدوريات الثقة تدريجيا إلى نفوس السكان المدنيين، ويسّرت حرية التنقل إلى بيبور وقمروك لأغراض توزيع الأغذية، وعززت بيئة أكثر أمنا وسلامة، بالإضافة إلى مساعدة الجهود التي تبذلها البعثة في مجال جمع المعلومات. وبالنظر لعدم توفر قدرات للنقل النهري، فقد استخدمت الزوارق الصغيرة المحلية (كَنو) لعبور نهر بيبور ولتوسيع نطاق تغطية الدوريات الراجلة ليشمل مناطق شرق النهر. وبالإضافة إلى ذلك، تم تسيير دوريات جوية بطائرات هليكوبتر في مواقع نائية مثل بوما وبوشالا. وفي ما يتعلق بالتقارير التي تفيد بوقوع أعمال قتل جماعي في تلك المناطق، لم تحصل الدوريات لغاية الآن على أية معلومات تشير إلى وقوع أعمال قتل من هذا القبيل.

٤١ - وفي إطار المستوى الثالث المتعلق بإنشاء بيئة حمائية، بدأت جهود البعثة في مجالي الدعوة والتدريب الموجهين لكبار ضباط الجيش الشعبي لتحرير السودان تظهر بعض النتائج الملموسة من ناحيتي مكافحة الإفلات من العقاب وكفالة المساءلة، على النحو المبين

في الفقرتين ٥٠ و ٥١ أدناه. وفي الفترة الممتدة بين شهري حزيران/يونيه وتشرين الثاني/نوفمبر، أوفدت البعثة ما مجموعه ١٢٧ بعثة ميدانية مدنية و ١٣٠ فريقا متكاملا من الأفراد المدنيين والعسكريين لرصد مسائل الحماية في جميع أنحاء البلد، وأجرت ٣٧ دورة تدريبية لموظفي الحكومة على مسائل سيادة القانون و ٢٧ دورة تدريبية في مجال حقوق الإنسان و ٣٢٣ دورة تدريبية لجهاز الشرطة الوطنية على مسائل حماية المدنيين.

الإنذار المبكر والتخفيف من حدة النزاعات

٤٢ - أجرت البعثة زيارات ميدانية ودوريات استطلاع جوي للتواصل مع المجتمعات المحلية، ولرصد عمليات التعبئة في صفوف القبائل، التي تنذر بشن هجمات وشيكة على بعضها بعضا، ولمنعها والتصدي لها في منطقة الولايات الثلاث وفي ولاية جونقلي. ولا تزال قيادة البعثة على اتصال وثيق مع السلطات الوطنية من أجل التشجيع على استجابة بقيادة الحكومة لجميع الحوادث. ومع ذلك، ما زالت قدرات الاستطلاع الجوي المحدودة المتاحة للبعثة، والأراضي الشاسعة التي يلزم تغطيتها، تحد من قدرتها على الكشف الفعال عن عمليات التعبئة في صفوف القبائل لشن هجمات على بعضها بعضا. وجرت أيضا زيادة التنسيق مع الجيش الشعبي بشأن الاستطلاع الجوي تمثل في استخدام الجيش طائرات الهليكوبتر ونشر البعثة والأصول الجوية استجابة لتقارير تفيد بهجمات وشيكة على المجتمعات المحلية. وأدت هشاشة الحالة الأمنية في ولاية جونقلي على النحو المشار إليه في الفقرة ٢٦ أعلاه، إلى تأخر في عملية بناء قاعدتي دعم في مقاطعتي أكوبو وبيبور. وستكون هاتان القاعدتان، بمجرد تشغيلهما، بمثابة نقطة انطلاق لتفاعل البعثة وموقع للإنذار المبكر تجاه المجتمعات المحلية.

حماية الأطفال

٤٣ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت الأمم المتحدة الدعم للجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج من أجل تسريح ٢١ فتى من ثكنات الجيش الشعبي في ولاية الوحدة وإعادتهم إلى أسرهم. وقدمت الأمم المتحدة الدعم أيضا لمشاركة ٥٩٠ من كبار ضباط الجيش الشعبي ووزارة الدفاع وشؤون المحاربين القدماء في ١٤ دورة تدريبية بشأن حماية الطفل. وفي ١٦ آب/أغسطس، أصدر رئيس الأركان العامة للجيش الشعبي توجيها يحظر فيه على أفراد الجيش الشعبي احتلال المدارس. وعقب الاشتباكات بين القبائل في مقاطعة بيبور في تموز/يوليه، تم تسجيل ٥٠٨ من الأطفال الذين انفصلوا عن أسرهم أو أبلغ من يوفرون لهم الرعاية أنهم في عداد المفقودين في قمروك ولابراب ودورين، وذلك لأغراض لمّ شملهم مع أسرهم.

العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات

٤٤ - لقد عززت البعثة التنسيق مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة والشركاء الآخرين من أجل التصدي لاختطاف النساء والأطفال، وما يتصل بذلك من أشكال العنف الجنسي في سياق العنف بين القبائل. وقدمت البعثة التدريب لأفراد قوات الأمن الوطني في ولاية أعالي النيل والبحيرات ووسط الاستوائية، والمساعدة التقنية من أجل إنشاء أفرقة عاملة معنية بالعنف القائم على نوع الجنس في كل من ولاية واراب وولاية أعالي النيل، وشن حملة توعية في ولاية البحيرات. وتقوم البعثة أيضا بتنسيق إجراء استعراض تشريعي من أجل تعزيز الحماية القانونية للناجين.

العدالة والمؤسسات الإصلاحية

٤٥ - واصلت البعثة جهودها الرامية إلى الحد من الاحتجاز التعسفي في جميع أنحاء جنوب السودان من خلال استمرار الرصد وتقديم المشورة والعمل في مراكز الشرطة والسجون، وكذلك تقديم الدعم من أجل توسيع نطاق نظام العدالة الرسمي من خلال تقديم الدعم اللوجستي اللازم لانتداب القضاة والمدعين العامين بمهام مؤقتة في المناطق النائية. ويسرت البعثة أيضا مبادرة المحاكم المتنقلة للنظر في قضايا في سجن جوبا، مما خفض عدد سجناء الحبس الاحتياطي فيه بنسبة ٥ في المائة خلال الأسبوعين الأولين من عملها.

٤٦ - وفي ٢٤ حزيران/يونيه، بدأت الدورة التدريبية الشاملة الأولى لطلاب الضباط في أكاديمية السجون، حيث يجري حاليا تدريب مائة طالب لمدة سنة لكي يصبحوا ضباط سجون مؤهلين تماما. وفي ٢٨ آب/أغسطس، بدأ المدير العام لجهاز السجون الوطني في جنوب السودان بتطبيق قرارات إصلاح السجون الصادرة عن مجلس الوزراء في نيسان/أبريل وبالشروع بتنفيذها. وساعدت البعثة جهاز السجون الوطني في إنشاء وحدة للمراجعة الداخلية للحسابات فيه، وعززت الدورات التدريبية لكبار ضباط الجيش الشعبي في مجال عمليات القضاء العسكري.

حقوق الإنسان

٤٧ - استمرت التحقيقات التي تجريها البعثة في ما يتعلق بالحوادث العديدة التي يزعم أنها وقعت في ولاية جونقلي في الفترة بين كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ وآب/أغسطس ٢٠١٣. وشملت الحوادث مزاعم بعمليات قتل ما يتراوح بين ١٣ و ٢٧ مدنيا على أيدي قوات الأمن في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ في قرية لوتو؛ ومزاعم بإيذاء اثني عشر مدنيا وتدمير ونهب المساكن من جانب قوات الأمن في ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣

في بوما؛ ومزاعم بإطلاق النار عشوائيا، وأعمال تدمير للممتلكات قامت بها قوات الأمن في ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ في بيبور، مما أدى إلى مقتل ثلاثة مدنيين وإصابة مدني بجروح؛ ومزاعم بقيام جنود الجيش الشعبي بنصب كمين لما مجموعه ١٩ مدنيا كانوا يسيرون على الأقدام من غوموروك إلى بيبور في ١ نيسان/أبريل ٢٠١٣؛ وتقارير تفيد بوقوع ما لا يقل عن تسع حوادث مستقلة تشمل عمليات نهب وتدمير ممتلكات المدنيين في بلدة بيبور في الفترة من ٥ أيار/مايو إلى ٥ حزيران/يونيه.

٤٨ - وثمة تحقيقات أخرى تشمل تقارير عن أعمال قتل ونهب، بما في ذلك مقتل عميد مسؤول عن جهاز حفظ الأحياء البرية، وخمسة آخرين على أيدي أفراد الجيش الشعبي، وذلك خلال استيلاء جماعة ديفيد ياو ياو على بلدة بوما في أوائل أيار/مايو، وتقارير عن ادعاءات بقتل مدنيين على يد جناة مجهولين في بوما خلال شهري أيار/مايو؛ ومزاعم بقيام قوات الأمن في ٢٦ أيار/مايو ٢٠١٣ بقتل ١٤ مدنيا بشكل تعسفي، وإطلاق النار عشوائيا وضرب المدنيين واحتجاز أكثر من ١٠٠ امرأة في ثكنات الجيش الشعبي في مانيابول؛ وأخيرا، تقارير عن مقتل امرأتين وإصابة طفل واحد على أيدي جنود الجيش الشعبي في بلدة بيبور في ٣١ تموز/يوليه.

٤٩ - وبالإضافة إلى النشرات الصحفية التي أصدرتها البعثة بصدد تلك الحوادث الخمس والتي أدانت فيها عمليات النهب وانتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها قوات الأمن، ودعت إلى محاسبة الجناة، تعتزم البعثة إصدار تقرير عام شامل عن نتائج تحقيقاتها بحلول ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

٥٠ - ويمثل القتال الدائر بين الجيش الشعبي وجماعة ديفيد ياو ياو المسلحة في العديد من المواقع، الذي لم تخف حدته إلا في أوائل تموز/يوليه، القيد الرئيسي الذي يعيق إمكانية الوصول إلى التحقيق الكامل في بعض الحوادث والتحقق منها. وثمة قيود أخرى تشمل تعذّر الوصول إلى بعض المناطق لأسباب أمنية؛ وانسداد معظم الطرق خلال موسم الأمطار، والموقع النائي للباقين على قيد الحياة وإمكانية الوصول الجوية المحدودة. وفي بعض الحالات، رفضت السلطات السماح بالوصول إلى المرافق الحكومية أو الوثائق التي يمكن أن تكون لها صلة بالموضوع لأغراض التحقق.

٥١ - ومما يبعث على التشجيع أن الشخصيات الرفيعة المستوى في حكومة جنوب السودان تجاهر علانية بضرورة التصدي للانتهاكات التي ترتكبها عناصر في الجيش الشعبي وغيرها من المؤسسات الأمنية. ويتخذ الجيش الشعبي نفسه إجراءات ملموسة لمساءلة الجناة، وما زالت مديرية القضاء العسكري في الجيش الشعبي تبدي التزامها بتحريك القضايا

والحصول على دعم من البعثة لبناء القدرات. وفي ١٩ آب/أغسطس، ألقي القبض على القائد العسكري لمقاطعة بيبور، في جونقلي، في ما يتعلق بانتهاكات نسبت إلى جنود تحت قيادته. ومَثُل أمام محكمة عسكرية في ٩ أيلول/سبتمبر حيث تم تلبية طلب المدعي العام العسكري للتحقيق معه في المزيد من التهم الموجهة إليه. وحل محله قائد جديد يبدو أن له أثرا إيجابيا في تحسين سلوك القوات والعلاقات مع السكان المدنيين.

٥٢ - وأفادت التقارير أنه تم التحقيق مع جنديين بالجيش الشعبي ومحاكمتهما أمام محكمة عسكرية في آب/أغسطس ٢٠١٣، والحكم عليهما بالسجن لمدة خمس سنوات وطردهما من الجيش الشعبي في ما يتعلق بمقتل امرأتين، وإصابة طفل في بلدة بيبور في ٣١ تموز/يوليه. وفي آب/أغسطس، صدرت قرارات إدانة بحق أربعة ضباط بالجيش الشعبي في تُهَم نهب المباني واللوازم المستخدمة لأغراض إنسانية في بيبور، وحُكِم عليهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات. ولغاية أيار/مايو ٢٠١٣، تمت محاكمة ما مجموعه ٨٤ جنديا محاكمة عسكرية في ولاية جونقلي لانتهاكات لقانون الجيش الشعبي، وصدرت أحكام بحق ٦١ جنديا. وتتعلق ثماني من تلك القضايا بجرائم مرتكبة ضد مدنيين (اغتصاب وقتل عمد وشروع في القتل)، في حين تتعلق بقية القضايا بسوء السلوك. وبناء على تعليمات من الرئيس، أَمر الجيشُ الشعبي عددا من مجالس التحقيق بإجراء تحقيقات في ادعاءات بارتكاب أعمال قتل في بيبور وبور وبوما ومانيابول. وينظر أحد المجالس في مقتل العميد المسؤول عن جهاز حفظ الأحياء البرية وآخرين في بوما في أيار/مايو (انظر الفقرة ٤٨ أعلاه). ولم تُعرف نتائج هذه التحقيقات لأنها لم تنته بعد. غير أنه من المعلوم أن مديرية القضاء العسكري فتحت باب التحقيقات في حوادث قتل وحوادث جنائية وتأديبية أخرى في ولاية جونقلي. وفي الوقت نفسه، أُلقي القبض في ولاية الوحدة على عدة جنود، بمن فيهم ضابطان، عقب انتهاكات نُسبت إلى الجيش الشعبي في أثناء عملية نزع سلاح المدنيين في حزيران/يونيه.

٥٣ - وفي ٢ تموز/يوليه، قدمت وزارة العدل إلى المجلس التشريعي الوطني سبعة صكوك دولية وإقليمية رئيسية متعلقة بحقوق الإنسان لإقرارها.

٥٤ - وتواصل البعثة تقديم المساعدة التقنية إلى لجنة حقوق الإنسان بجنوب السودان على الرغم من محدودية تمويلها التي تعوق قدرتها على العمل. وترأست اللجنة منتدى حقوق الإنسان الرابع في أيلول/سبتمبر، حيث أُعلن عن تخصيص ٣,٥ ملايين جنيه جنوب سوداني للجنة لوضع مناهج للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم. كما أجرت البعثة دورات تدريبية بشأن حقوق الإنسان لفائدة قوات الأمن والمحامين العامين في الولايات والزعماء التقليديين وجماعات المجتمع المدني والصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان.

٥٥ - ولا تزال هناك تحديات في المجالات الرئيسية، ولا سيما في مجال إقامة العدل. ففي ولاية غرب بحر الغزال، على سبيل المثال، أقفلت المحكمة المخصصة التي أُنشئت في عاصمة الولاية، واو، في ٢٦ شباط/فبراير لإجراء محاكمات في الاضطرابات التي وقعت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ أبوابها في ١٧ حزيران/يونيه. وفي حين جرى عموما التقيد بالحد الأدنى من معايير إجراءات المحاكمة العادلة، فقد وردت تقارير عن تخويف محامي الدفاع والشهود. ولم تجر بعد ملاحقات جنائية بشأن إطلاق قوات الأمن النار على المحتجين العزل في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. ولا يزال الاعتقال التعسفي والاحتجاز والمضايقات مصدر قلق شديد في البلد. ولا تزال البعثة تثير هذه الشواغل على صعيد الولايات وعلى الصعيد الوطني على حد سواء.

نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

٥٦ - عقد المجلس الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج اجتماعه الرابع في ١٠ أيلول/سبتمبر حيث أكدت الحكومة من جديد في تلك المناسبة التزامها بالوصول بقوات الأمن إلى القَوَام المناسب عن طريق برنامجها المتعلق بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وفي الوقت نفسه، اختُتِم في ١٨ أيلول/سبتمبر أول المشروعين التجريبيين لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في مابيل، ولاية غرب بحر الغزال، الذي كان قد بدأ في ١٥ نيسان/أبريل، بحفل التخرج الذي أقيم لما عدده ٢٩٠ مقاتلاً سابقاً، وهو عدد أقل من الهدف الأصلي المحدد بـ ٥٠٠ مقاتل سابق. وقد شرع البنك الدولي في تنفيذ عنصر إعادة الإدماج لدعم سبل كسب العيش للمقاتلين السابقين.

٥٧ - واللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والبعثة والشركاء الآخرون بصدد استعراض المرحلة التجريبية. وقد طلبت الحكومة من الأمم المتحدة بالفعل الدعم في عملية تسريح وإعادة إدماج مجموعة ثانية من المقاتلين السابقين ستبدأ بحلول نهاية عام ٢٠١٣، لكن الأمر سيتوقف على ما يفضي إليه استعراض المشروع التجريبي الأول.

إصلاح قطاع الأمن

٥٨ - أُحرز تقدم في صياغة سياسة أمنية وطنية، بدعم من البعثة والشركاء الدوليين. وفي تموز/يوليه وأيلول/سبتمبر، عُقدت، على الصعيد الوطني في جوبا، جلسات تشاورية مع الأطراف الفاعلة التابعة للدولة ومع المجتمع المدني، وقد انتهت الآن لجنة الصياغة من وضع اللمسات الأخيرة على المشروع. وسيقدم وزير الأمن الوطني الصيغة النهائية للمشروع إلى مجلس الوزراء والمجلس التشريعي الوطني لينظرا فيها.

٥٩ - وتُجري وزارة العدل حالياً استعراضاً لمشروع قانون لرقابة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة الذي وُضع بدعم من البعثة والذي ينظم عمليات وَسْم الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وتسجيلها، وملكيتها، واستخدامها، والسمسرة فيها وتخزينها.

الإجراءات المتعلقة بالألغام

٦٠ - أجرت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام وشركاؤها مسحاً غطى مسافة يبلغ طولها ٢٠٤ كيلومترات من الطرق خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ومن أصل مساحة قدرها ١١٢ ١٧٠ ٠٠٠ متر مربع من الأراضي التي يقدر أنها تنطوي على مخاطر في جنوب السودان، طُهِّرت من الألغام أراض سكنية وزراعية تبلغ مساحتها ٢ ٩٠٨ ٢٦١ متراً مربعاً. وفي الوقت نفسه، تلقى ٧٣ ٣٥٨ فرداً توعيةً بخطر الألغام. وبدأت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام دورةً مدتها ثمانية أسابيع لتدريب جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان على التعامل مع الذخائر غير المنفجرة وليشكل جزءاً من قدرةٍ دائمةٍ لجنوب السودان معنية بالتخلص من الذخائر التقليدية. وبدأت الدائرة، بالتعاون مع البعثة، مشاريع تجريبية في مجال إدارة الأسلحة والذخائر والمخزونات في مواقع تابعة لجهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان في ولاية وسط الاستوائية وولاية غرب بحر الغزال.

٦١ - وبدأت الهيئة الوطنية لمكافحة الألغام ودائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام تحقيقاتٍ فيما أُبلغ عنه من مزاعم بإعادة زرع الألغام في ولاية جونقلي، وسيعلن لاحقاً عمَّا تفضي إليه من نتائج. وتواصل الدائرة القيام بجهود الدعوة الرامية إلى ضمان إدراك الحكومة لالتزاماتها بموجب اتفاقية أوتاوا المتعلقة بحظر الألغام الأرضية التي تحظر استخدام جميع الألغام المضادة للأفراد.

تنفيذ خطة دعم بناء السلام

٦٢ - واصلت البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري تنفيذ خطة دعم بناء السلام، وإن كان ذلك بوتيرة أبطأ من المطلوب بسبب انعدام الأمن والقيود السياسية والتمويلية. واستمرت الأمم المتحدة وشركاؤها في دعم آلياتٍ لإدارة النزاع بين القبائل بسبلٍ منها إنشاء محافل شبابية وعقد مؤتمرات مجالس القادة التقليديين. وهذه المحافل لم تُفَعَّل بعد في جميع الولايات العشر، حيث أن المجالس التشريعية في الولايات لم تتمكن بعد جميعها من سن التشريعات اللازمة. وقد دخلت الآن مشاريع صندوق بناء السلام المتعلقة بالتدريب في مجال محو الأمية وإنشاء الحفائر (مراكز للمياه) مرحلة الإنجاز الأولي في ما يحظى بالأولوية

من المناطق المعرضة للأزمات في ولاية جونقلي. ومع ذلك، يمثل نقص الموارد والمرافق تحدياتٍ تواجه الجهود الأوسع نطاقاً لتوفير التدريب المهني ومحو الأمية.

مشاريع الأثر السريع

٦٣ - خُصص ما مجموعه مليونا دولار أمريكي لمشاريع الأثر السريع. ويجري حالياً تنفيذ ٣٦ مشروعاً من خلال المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية والأمم المتحدة والشركاء. وتنفذ المشاريع في جميع الولايات العشر، مع التركيز على تنقية المياه، والتعليم، والصحة، والطرق وترميم الجسور.

سابعا - الحالة الإنسانية والانتعاش والتنمية

٦٤ - استمر نزوح السكان في مقاطعة بيبور بولاية جونقلي، وذلك بسبب الأعمال العدائية بين قوات الأمن والجماعات المسلحة غير التابعة للدولة، علاوة على العنف بين القبائل. وبحلول منتصف أيلول/سبتمبر، سُجل عدد يناهز ٨٤٣ ١٧ فرداً من ولاية جونقلي كلاجئين في إثيوبيا وأوغندا وكينيا منذ كانون الثاني/يناير. وبالإضافة إلى ذلك، نُقل الآلاف من المدنيين من بيبور إلى جوبا وإلى ولايات أخرى. وبعد مفاوضاتٍ مع جميع الأطراف المشاركة في الأعمال العدائية المسلحة في منتصف تموز/يوليه بشأن الوصول للأغراض الإنسانية، وصلت الجهات الفاعلة الإنسانية إلى الأشخاص المتضررين من العنف ونظمت عملية للاستجابة الإنسانية في مناطق عديدة من مقاطعة بيبور. ومكنت طائراتٌ مروحيةٌ إضافيةٌ المنظمات الإنسانية من تقديم المساعدة لما يقارب ٠٠٠ ٧٠ فرد، بينما هناك خطط لتوسيع نطاق هذه المساعدة لتشمل ٠٠٠ ٩٥ فرد.

٦٥ - ووفقاً للإحصاءات التي جمعها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وقع على الأقل ٢٦٥ حادثاً من الحوادث المرتبطة بالعنف حتى الآن في عام ٢٠١٣، مما تسبب في ما لا يقل عن ٥٨٦ حالة وفاة وأفضى إلى مزيد من المشردين لا يقل عددهم عن ١٣٠ ١٥٩ مشرداً في جميع أنحاء جنوب السودان، على أن نسبة المشردين في ولاية جونقلي تمثل ٦٥ في المائة من المجموع. وخلال الفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر، سجل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وقوع ٦١ حادثاً عنيفاً ذا أثر إنساني، وهو ما يمثل انخفاضاً مقارنةً بما عدده ١٢١ حادثاً مسجلاً خلال الأشهر الثلاثة السابقة. ووقع معظم تلك الحوادث (٣٤) في ولاية جونقلي.

٦٦ - وتَواصَل استقرار حالة الأمن الغذائي إلى حد ما، ولكنها لا تزال حرجةً كما لا تزال المساعدات الغذائية من الأولويات. وتلقى أكثر من ١,٨ مليون فرد يعانون من انعدام الأمن الغذائي مساعدات بحلول منتصف أيلول/سبتمبر. وفي إطار جهد أكبر لتعزيز القدرة على الصمود، تلقى ٥٤٠ ٠٠٠ فرد عوناً في مجال كسب المعيشة لمساعدتهم على إنتاج غذائهم بأنفسهم.

٦٧ - وما زال اللاجئون يفدون من السودان إلى ولايتي الوحدة وأعالي النيل، ولكن بوتيرة بطيئة. ويُستضاف حالياً أكثر من ٢٢٥ ٠٠٠ لاجئ في جنوب السودان، وحوالي ١٩٧ ٠٠٠ منهم سودانيون، و ١٤٩ ١ منهم وفدوا فقط في الفترة بين حزيران/يونيه وتشرين الأول/أكتوبر. وقد مكَّن هذا الأمر وكالات المعونة من التركيز على تعزيز الخدمات وإتاحة الدعم المستدام.

٦٨ - ويواصل مواطنو جنوب السودان العودة من السودان، ولكن بأعداد أقل مقارنة مع السنوات السابقة. وبحلول منتصف أيلول/سبتمبر، عاد حوالي ٨٤ ٠٠٠ منذ كانون الثاني/يناير. ولا تزال ظروف العودة محفوفة بالخطر، حيث لا يزال معظم النقاط الحدودية بين جنوب السودان والسودان مغلقة ولا تزال المناطق الحدودية غير آمنة. ولا تزال فرص إعادة إدماج العائدين نادرة، على الرغم من الجهود المبذولة لوضع سياسات ملائمة لتخصيص الأراضي على الصعيد الوطني.

٦٩ - وقد وصل العاملون في مجال الأنشطة الإنسانية إلى أكثر من ١٥٠ ٠٠٠ فرد متضرر من الفيضانات كما قُدمت المساعدة لأكثر من ٩١ ٠٠٠ فرد حتى الآن، مع استمرار جهود التصدي للفيضانات.

ثامنا - القضايا الشاملة في البعثة

الإعلام

٧٠ - تواصل البعثة القيام بحملات التوعية لزيادة فهم الجمهور لولايتها. وقد أُعدت وحدات دراسية لتدريب موظفي الحكومة المسؤولين عن الاتصالات، وبرنامج للتدريب في مجال الاتصالات لجهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان. واستُخدمت إذاعة مرايا كوسيلة لتيسير التربية المدنية، مع تغطية قوية للتعديل الوزاري ولإجراء المناقشات بشأن مراجعة الدستور الوطني. وقد أقر المجلس التشريعي الوطني في ٨ تموز/يوليه حزمة من مشاريع قوانين الإعلام، بما في ذلك مشروع قانون هيئة الإعلام في جنوب السودان ومشروع قانون الحصول على المعلومات في جنوب السودان.

تنفيذ استعراض القدرات المدنية في أعقاب النزاع

٧١ - في إطار برنامج بناء قدرات الموظفين الوطنيين، دُرِّب ٣٣٨ موظفاً في الفترة بين حزيران/يونيه وآب/أغسطس في مجال الإدارة، والقيادة، والمهارات المهنية والتقنية وتكنولوجيا المعلومات. وتعمل البعثة أيضا على تنظيم دورات تدريبية في ٣٠ مجالاً من مجالات المعرفة دعماً للاستعاضة عن الموظفين الأجانب بموظفين وطنيين في ٥٠ وظيفة من وظائفها. ومنذ عام ٢٠١٢، زادت البعثة حجم المشتريات المحلية بنسبة ٣٨ في المائة. والجهود مستمرة لرفع مستوى الوعي في صفوف الشركات المحلية لزيادة مشاركتها في مشتريات الأمم المتحدة.

السلوك والانضباط

٧٢ - واصلت البعثة جهود توعية موظفي البعثة بشأن الاستغلال والاعتداء الجنسيين وغيرهما من أنواع السلوك المحظور. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، ستبدأ البعثة، بالتعاون الوثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري والحكومة وشركاء من المجتمع المدني، حملة على الصعيد الوطني لتحسين التوعية بشأن الاستغلال والاعتداء الجنسيين ومنع وقوعهما، وإنفاذ سياسة عدم التسامح معهما.

المرأة والسلام والأمن

٧٣ - واصلت الأمم المتحدة وشركاؤها دعم الحكومة في وضع خطة عملها الوطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وفي إطار تنمية القدرات الوطنية، انتدبت البعثة أيضاً موظفين للشؤون الجنسانية للعمل في تسع وزارات للدولة مسؤولة عن المسائل الجنسانية.

فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

٧٤ - أُحرز تقدم في مجال التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في جنوب السودان على نحو أكثر تنسيقاً بقيادة الحكومة. وفي ٢٠ آب/أغسطس ٢٠١٣، اعتمد المجلس التشريعي الوطني قانوناً بشأن لجنة معنية بالوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، يتيح إطاراً تنظيمياً لإنشاء لجنة وطنية معنية بالوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وواصلت الأمم المتحدة أنشطة التوعية في مجال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، حيث أتاحت التدريب لما مجموعه ٥٦٧ ٢٣ فرداً (٥٨٧ ١٧ رجلاً و ٩٨٠ ٥ امرأةً)، وقدمت شهادات اعتماد لما مجموعه ٨٦ مستشاراً في مجال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

وقُدمت خدمات المشورة والتحاليل الطوعية والسرية لما مجموعه ٨٨٥ ٤ فرداً (٤١١ ٣ رجلاً و ٤٧٤ ١ امرأةً)، ومعظمهم من قوات الأمن.

أمن الموظفين

٧٥ - انتهى مجلسا التحقيق اللذان شكلَّهما مقر الأمم المتحدة لبحث الاعتداءين على قوافل البعثة في جونقلي من إعداد تقريريهما، علما أن أحد الاعتداءين وقع في ١٢ آذار/مارس قرب بلدة بيبور، وأدى إلى إصابة أحد أفراد حفظ السلام إصابة خطيرة، والآخر وقع في ٩ نيسان/أبريل قرب غوموروك، وأسفر عن ١٢ حالة وفاة، بما في ذلك مقتل خمسة حَفَظة سلام هنود وسبعة موظفين مدنيين. ويجري حاليا تنفيذ التوصيات الواردة في التقريرين. وفي الوقت نفسه، يجري تنفيذ التوصيات التي قدمها مجلس التحقيق في إسقاط الجيش الشعبي لتحرير السودان لطائرة مروحية تابعة للبعثة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، حيث قُتل أفراد طاقمها الأربعة من الجنسية الروسية. ولغاية ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، كان التحقيق الوطني في هذا الحادث لم يكتمل بعد.

٧٦ - وفي الفترة الواقعة بين ٧ أيار/مايو و ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، سُجلت ٦٧ حادثة تشمل مضايقات لموظفي البعثة وتعرضهم لتهديدات أو إيذاءات بدنية، أو للاعتقال أو الاحتجاز، وتشمل كذلك مصادرة مركبات الأمم المتحدة، قام بارتكاب معظمها الجيش الشعبي لتحرير السودان وجهاز الشرطة الوطنية. ومن أبشع تلك الحوادث، الحادثة التي وقعت في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر في جوبا، التي تعرضت فيها موظفة مدنية دولية عقب حادثة مرور بسيارة بيك آب عسكرية صغيرة تقل أفراداً مسلحين يرتدون زياً نظامياً، للضرب المبرح بأيدي رجالٌ كانوا يرتدون الزي النظامي للقوات العسكرية وأجهزة الأمن التابعة للشرطة في جنوب السودان، ثم اعتُقلت لأكثر من ساعة في أحد مرافق إنفاذ القانون. وفي الفترة من ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، أُبلغ عن وقوع خمس حوادث إضافية في جوبا، تشمل مضايقات وعمليات ابتزاز لموظفي الأمم المتحدة من قبل أفراد الأمن السوداني.

٧٧ - وعلى الرغم من أن معظم تلك الحوادث وقعت في جوبا أو ما حولها، فقد وقعت حوادث على صعيد الولاية. وفي جملة تلك الحوادث، الحادثة التي وقعت في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، في مانيابول بولاية جونقلي، عندما حاول نحو ٥٠ جندياً من الجيش الشعبي لتحرير السودان الصعود عنوة إلى متن طائرة مروحية تابعة للبعثة عندما هبطت وفيها فريق طبي من الجيش الشعبي لتحرير السودان كان قد أرسل للتحقيق في تقارير تفيد بأن جنوداً من الجيش الشعبي لتحرير السودان قد أصيبوا بمرضٍ في البلدة. وأُرغِم طاقم الطائرة التابع

للبعثة على السماح لـ ١٦ جندياً من الجيش الشعبي لتحرير السودان بالصعود على متن الطائرة لإخلائهم إلى جوبا.

٧٨ - وفي ٢٨ حزيران/يونيه، قدمت البعثة للحكومة قائمة مفصلة بانتهاكات اتفاق مركز القوات، التي سُجلت منذ إنشاء البعثة، والتي بلغ مجموعها حتى ذلك التاريخ ٢٤٨ حالة. وعُقد اجتماعان وزاريان، كما عُقدت فرقة عمل تحت إشراف وزارة الخارجية وظلت البعثة على اتصال مع الحكومة على أعلى المستويات فيما يتعلق بجميع الانتهاكات وطالبت باتخاذ خطوات فورية لمحاسبة الفاعلين.

تاسعا - ملاحظات

٧٩ - يقف جنوب السودان الآن على مفترق طرق. فبالرغم من الشواغل الخطيرة المتصلة بالحالة في ولاية جونقلي، وبخاصة ما يتعلق منها بانتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها قوات الأمن في الأشهر الماضية في مقاطعة بيبور، فإن الأحداث التي وقعت في الآونة الأخيرة ربما تتيح فرصا جديدة لجنوب السودان. فقد أعربت الحكومة الجديدة عن التزامها بفتح صفحة جديدة سواء فيما يتصل بتقديم الخدمات للسكان وتحسين العلاقات مع المجتمع الدولي، أم فيما يتصل بالعلاقات مع السودان. وقد أعرب الرئيس كير عن عزمه مساءلة مجلس الوزراء الجديد عن أدائه وعن الشفافية في أعماله. وثمة مؤشر إيجابي آخر يتمثل في الإجراءات التي يجري حاليا اتخاذها لمساءلة بعض الأفراد من قوات الأمن عن انتهاكات حقوق الإنسان، ولإصلاح قطاع الأمن. ومما يبشر أيضا بقرب إحلال استقرار طويل المدى في البلد، المبادرات الرامية إلى إيجاد حل سياسي للصراعات الداخلية. فبإمكان هذه الاتجاهات، إن توفرت لها مقومات الاستمرار، أن تتيح فرصة لإحراز تقدم في القضايا السياسية الانتقالية الرئيسية، ولا سيما عملية مراجعة الدستور وتحقيق المصالحة الوطنية والأعمال التحضيرية لانتخابات عام ٢٠١٥. ومما ليس منه بد لإحراز هذا التقدم، توافر الإيرادات وتحسين الإدارة الضريبية، وتهيئة بيئة أكثر استقرارا تُيسر من خلال الاستثمار في بناء المؤسسات وتوسيع نطاق الخدمات العامة.

٨٠ - وهناك أسباب تبعث على التفاؤل الحذر، حيث إن البلد يدخل عامه الأخير قبل بلوغ نقطة انعطاف تاريخية تتمثل في الانتخابات المقرر عقدها في عام ٢٠١٥، وهي أول انتخابات يعقدها بعد نيل استقلاله. غير أن هناك محاذير محتملة تتطلب إدارة رشيدة. وتحديدا، فإنه لا بد من إيجاد حل شامل للتوترات السياسية السائدة في بعض ولايات جنوب السودان العشر. وأحث أيضا الرئيس كير على مواصلة جهود المصالحة داخل الحركة الشعبية لتحرير السودان. وبالإضافة إلى ذلك، لا بد من أن تُدار

على نحو شفاف وشامل العمليات الحاسمة المقبلة التي تسبق عقد الانتخابات، بما فيها عمليات تسجيل الأحزاب وترسيم الدوائر الانتخابية واختيار المرشحين. ولتفادي أي حالة عدم تيقن قد تزعزع الاستقرار، فمن الأهمية بمكان أن تتخذ الحكومة القرارات اللازمة بشأن تعداد السكان وتوقيت الانتخابات دون مزيد من التأخير، وأن تسعى في الآن ذاته إلى تهيئة بيئة سياسية وأمنية تكفل إجراء انتخابات حرة ونزيهة وذات مصداقية في عام ٢٠١٥.

٨١ - ومع الزيادة في إيرادات النفط والتحسن الذي طرأ على الحالة الاقتصادية في البلد، يُتوقع من الحكومة أن تدعم على نحو أفضل الهيئات الدستورية مثل المفوضية القومية للانتخابات، والمفوضية القومية لمراجعة الدستور والمكتب الوطني للإحصاءات، ومجلس الأحزاب السياسية. والأمم المتحدة مستعدة لتقديم الدعم الاستشاري لهذه الهيئات بشأن الجوانب التقنية واللوجستية والأمنية للانتخابات، بالتنسيق مع الشركاء الدوليين. وعلى النحو الذي أوصت به بعثة تقييم الاحتياجات الانتخابية، تعمل الأمم المتحدة على إنشاء فريق انتخابي متكامل يوضع تحت قيادة بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان.

٨٢ - ومن الشروط الأخرى التي لا بد منها لتحقيق التنمية في جنوب السودان، التسوية السلمية للصراعات الداخلية. إذ لا بد من إيجاد حلول مستدامة للأخطار التي تشكلها الجماعات المسلحة والعنف بين القبائل. ولن يتحقق السلام الدائم إلا بمعالجة الأسباب الجذرية للصراع. وستواصل الأمم المتحدة دعم الحكومة لتكثيف جهودها المبذولة في هذا المجال ولبسط سلطتها عن طريق إعادة بناء الثقة مع الأقليات المتضررة.

٨٣ - ويساورني القلق بوجه خاص إزاء الحالة السائدة في أجزاء من ولاية جونقلي، حيث قُتل عدد كبير من المدنيين وشرد الآلاف جراء استمرار أعمال القتال والعنف التي ترتكبها عناصر غير منضبطة من الجيش الشعبي لتحرير السودان، وأعمال العنف بين القبائل وأنشطة الجماعات المسلحة. وتؤكد الغارة الأخيرة التي شاركت فيها هذه العناصر المسلحة والتي قُتل فيها حسبما تناقلته الأنباء ما لا يقل عن ٥٦ شخصا، استمرار التحديات التي تواجه الحكومة في مجالي حماية المدنيين وبسط سلطتها. وتتطلب حالات الطوارئ في ولاية جونقلي إحلال عملية سلام بقيادة الحكومة تضم جميع الأطراف المعنية وتعالج الأسباب الكامنة وراء الصراع. ورغم شعوري بالتفاؤل إزاء الإجراء الذي اتخذه الجيش الشعبي لتحرير السودان بمحاكمة بعض الجنود المسؤولين عن انتهاكات لحقوق الإنسان، فمن الأهمية بمكان أن تتخذ السلطات في جنوب السودان خطوات أخرى من أجل ضمان المساءلة الكاملة الشفافة لمرتكبي هذه الانتهاكات الجسيمة وكفالة منع ارتكابها في المقام الأول.

٨٤ - وقد أناط مجلس الأمن ببعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان ولاية واضحة تتمثل في مساعدة الحكومة، بما في ذلك الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة في سياق اضطلاعها بمسؤوليتها عن حماية السكان المدنيين. وسوف تواصل البعثة إجراء مناقشات ومشاورات مع الجيش الشعبي لتحرير السودان لتحديد مجالات العمل المشترك من أجل تحقيق هذه الغاية تمشيا مع سياسة الأمم المتحدة لبذل العناية الواجبة لمراعاة حقوق الإنسان. وأشجع أيضا الحكومة على مواصلة تعزيز تنسيق الجهات الفاعلة في القطاع الأمني من أجل إحراز تقدم ملموس في تحويل هذا القطاع وفي القيام على وجه السرعة باستعراض برنامجها المتعلق بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج من أجل تذليل الصعوبات التي تم تحديدها في المشروع التجريبي في ولاية غرب بحر الغزال.

٨٥ - ومن دواعي القلق البالغ أيضا استمرار انتهاك عناصر تابعين للقطاع الأمني لاتفاق مركز القوات المبرم بين الأمم المتحدة وجمهورية جنوب السودان. وأدعو الحكومة إلى التعجيل في اتخاذ خطوات لمنع تكرار الانتهاكات ومحاسبة المسؤولين عن ارتكابها، بمن فيهم المسؤولين عن الحادثة التي وقعت في جوبا في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣.

٨٦ - وأرحب باجتماعات القمة التي عقدت في الآونة الأخيرة بين رئيسي السودان وجنوب السودان. ومن المهم استثمار ما ترتب على ذلك من زيادة في الثقة في تطبيع العلاقات بين البلدين وتسوية المسائل العالقة. وينبغي أن تواصل الأمم المتحدة، بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي، تقديم كل ما يمكن من مساعدة في هذا المسعى.

٨٧ - وفي ضوء الزيادة في إنتاج النفط، يصبح من الضروري أن ينفذ جنوب السودان سياسات تعزز الاستقرار الاقتصادي والاستثمار في قطاعات إنتاجية واعدة أخرى. وستساعد إدارة جنوب السودان لموارده الطبيعية إدارة حصيفة وشفافة والاستثمار في مجالات الصحة والتعليم والهياكل الأساسية العامة، في كفالة مواصلة سير البلد على الطريق المؤدي إلى السلام الدائم والتنمية المستدامة. وعندما يوقع جنوب السودان في أوائل كانون الأول/ديسمبر اتفاق العهد الجديد وميثاقا مع الشركاء الدوليين، وهو اتفاق يقوم على أساس المساءلة المتبادلة، فسيصبح بالإمكان حينئذ إرساء أساس جديد لمساعدة البلد على النجاح في تحقيق المنجزات السياسية وفي تعزيز العقد الاجتماعي الجديد مع شعبه، على أساس النمو الاقتصادي القائم على التنوع. وفي هذا الصدد، تشاورت بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان مع الحكومة بشأن إعداد التقرير المرحلي الفصلي المتعلق بالنقاط المرجعية الخاصة بتنفيذ ولاية البعثة. وسيُعمم التقرير على جميع أعضاء المجلس بشكل منفصل.

٨٨ - وأود أن أشكر ممثلتي الخاصة هيلدا فرافيورد جونسون وجميع المدنيين والأفراد العسكريين وأفراد الشرطة التابعين للبعثة على جهودهم المتفانية في دعم أنشطة توطيد السلام في جنوب السودان. وبالإضافة إلى ذلك، أعرب عن امتناني لأعضاء الفريق القطري للأمم المتحدة وشركائه على ما يقومون به من عمل لتعزيز التنمية والاستقرار في جنوب السودان، وكذلك للدول الأعضاء المساهمة في البعثة بقوات وأفراد شرطة.